

Distr.: General
28 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة السادسة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠١٠

التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة السادسة عشرة

١ - بدأت اللجنة القانونية والتقنية أعمالها في ١٩ نيسان/أبريل، قبل انعقاد اجتماعات المجلس والجمعية بأسبوع واحد. لكن للأسف، بسبب الانفجار البركاني الذي وقع في آيسلندا، لم تتمكن اللجنة من استيفاء النصاب القانوني إلا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ولذلك، فقد عقدت اللجنة جلسات غير رسمية يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، برئاسة السيد ساندور مولسو فلوريس، تمكن خلالها الأعضاء الحاضرون في كينغستون من القيام باستعراض أولي تفصيلي للتقارير السنوية للمتعاقدين مع السلطة.

٢ - وحضر الجلسات المعقودة خلال الدورة السادسة عشرة أعضاء اللجنة العشرون التالية أسماءهم: فريدا آرماس فيرتر، ودافيد بيبي، ويوسيبو لوبيرا كاباييرو، وميغيل دوس سانتوس ألبرتو تشيسانو، ولاليتا ديفيس - ماتيس، وبايدي دين، وإيلفا إسكوبار، وكينيدي هاموتينيا، وأصف إنعام، وإيمانويل كالنغي، ووونغ - سيو كيم، ودنيس غيناديفيتش كراموف، ووالتر دي سالايتاو، وسوداكار ماروتادو، وساندور مولسو فلورس، وموبيوكي أوكاموتو، وكريستيان رايشرت، ومحمود سامي، وأدم تودجيو، وهاتيشي دجانغ. وكان الأعضاء التالية أسماءهم قد أبلغوا الأمين العام بأنهم لن يتمكنوا من حضور الدورة: جان - ماري أوزوند، وسعيد حسين، وإيزيكييلي ألونيرايري ماتايتوغا، وأندرزي برزيتشين، وإلينا سيسو.

٣ - ونظرت اللجنة في المسائل التالية خلال الدورة السادسة عشرة:



- (أ) تقييم التقارير السنوية للمتعاقدین المقدمة عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة ("النظام")؛
- (ب) إتمام المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا للبرنامج التدريبي؛
- (ج) استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدین بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، الصادرة بموجب المادة ٣١ من النظام؛
- (د) نتائج وتوصيات مشروع إنشاء نموذج جيولوجي لمنطقة كلاريون - كليرتون؛
- (هـ) عرض مدونة الإدارة البيئية للمتعددين البحري التي وضعتها الرابطة الدولية للمعادن البحرية؛
- (و) مسائل أخرى.

٤ - وخلال الجلسة المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، انتخبت اللجنة ميغيل دوس سانتوس ألبرتو تشيسانو (موزامبيق) رئيساً وموبويوكي أوكاموتو (اليابان) نائبا للرئيس.

أولاً - تقييم التقارير السنوية للمتعاقدین المقدمة عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

٥ - في ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، استعرضت اللجنة وقيمت، في جلسات مغلقة، التقارير السنوية المقدمة عملاً بالنظام من المتعاقدین. ولهذا الغرض، وعملاً بالممارسة المعتادة، قسمت اللجنة نفسها إلى ثلاثة أفرقة عاملة مختصة بالجوانب القانونية والبيئية والتكنولوجية. وأجرت الأفرقة العاملة استعراضاً أولياً للتقارير السنوية وأعدت مشروع تقييم لكي تنظر فيه اللجنة. وتيسيراً لعمل اللجنة، زودت اللجنة بتحليل أولى للتقارير السنوية أعدته الأمانة (ISBN/16/LTC/CRP.5). ويرد التقرير وتوصيات اللجنة بشأن التقارير السنوية للمتعاقدین في الوثيقة ISBA/16/LTC/6.

٦ - وعند استعراض التقارير السنوية، قدمت اللجنة عدة تعليقات لها طابع عام. ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص أن المتعاقدین لم ينفذوا إلا جزئياً التوصيات التوجيهية بشأن الإبلاغ عن النفقات الفعلية والمباشرة المتعلقة بالاستكشاف الصادرة عن اللجنة في عام

٢٠٠٩ (ISBN/15/LTC/7). ولاحظت اللجنة أيضا أن هناك فروقا كبيرة في النفقات المالية المبلغ عنها فيما بين المتعاقدين فيما يتعلق ببند بعينه، وهو تكلفة التنقيب في البحر في اليوم. وعلاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تعذر تصنيف بعض النفقات المبلغ عنها على أنها نفقات فعلية ومباشرة متعلقة بالاستكشاف وفقا للتعريف الوارد في النظام. وأوصت اللجنة بأن يُطلب إلى المتعاقدين أن يقدموا مع تقريرهم السنوي المقبل تحليلا تاريخيا منقحا للنفقات المبلغ عنها وفقا لتوصيات عام ٢٠٠٩. وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة أن تعد من أجل الدورة المقبلة تحليلا تفصيليا عن النفقات التي أبلغ عنها المتعاقدون مقارنة بعناوين النفقات المحددة في توصيات عام ٢٠٠٩، لتمكين اللجنة من تقديم مزيد من التوجيه إلى الاجتماع المقبل للجنة القانونية والتقنية بشأن معالجة هذه النفقات.

٧ - ولاحظت اللجنة أن العمل البيئي والاستكشافي الذي يقوم به المتعاقدون لا يزال يتقدم بخطى بطيئة. ولاحظت اللجنة أيضا أن النقص في البيانات الأولية المقدمة من المتعاقدين لا يزال مستمرا على الرغم من الطلبات العديدة المقدمة من كل من اللجنة والأمين العام. وفي ضوء إكمال معظم المتعاقدين في العام المقبل فترة السنوات الخمس الثانية من مدة عقد الاستكشاف الممتدة ١٥ عاما، فقد طلبت اللجنة من الأمانة أن تعد من أجل دورتها المقبلة تحليلا تفصيليا للأعمال الاستكشافية والبيئية التي قام بها المتعاقدون حتى الآن.

ثانياً - إتمام المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا للبرنامج التدريبي

٨ - تلقت اللجنة تقريرا من المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا يتعلق بإتمام البرنامج التدريبي المقدم ضمن الجدول الزمني ٣ لعقد الاستكشاف الخاص بالمعهد (ISBA/16/LYC/5). وأحاطت اللجنة علما بالتقرير وأعربت عن رضائها عن برنامج التدريب الذي ينهي الالتزامات التدريبية للمعهد بموجب العقد.

ثالثاً - استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، الصادرة بموجب المادة ٣١ من النظام

٩ - قررت اللجنة في عام ٢٠٠٨ استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة الصادرة في عام ٢٠٠١ (ISBA/7/LTC/Rev.1**). وفي عام ٢٠٠٩، استعرضت اللجنة مقارنة أعدت في شكل جدول بين توصيات عام ٢٠٠١ وحلقتي العمل البيئيتين المعقودتين في عامي

٢٠٠١ و ٢٠٠٤. ووافقت اللجنة على أن تضيف بروتوكولا موحدًا عن أخذ العينات وبروتوكولا عن التخزين للاستخدام في حفظ البيانات المدرجة في التوصيات للتمكين من مقارنة البيانات البيئية التي يجمعها المتعاقدون. لكن اللجنة لم يتح لها وقت كاف لإكمال التنقيح في عام ٢٠٠٩، وأوكلت لذلك إلى فريق فرعي مهمة القيام، بمساعدة من الأمانة، بمواصلة العمل فيما بين الدوريتين.

١٠ - وفي عام ٢٠١٠، استأنفت اللجنة تنقيحها للتوصيات البيئية على أساس مشروع أعدته الأمانة ضم تعليقات ومقترحات قدمها الفريق الفرعي (ISBA/16/LTC/CRp.1). ولمساعدة اللجنة في عملها، زُودت اللجنة أيضا بموجز وتحليل أوليين للعمل البيئي الذي قام به المتعاقدون حتى الآن (ISBA/16/LTC/4)، قارن العمل البيئي الذي قام به المتعاقدون، وفقا لما أبلغوا عنه في عام ٢٠٠٩، بالتوصيات البيئية التي أصدرتها اللجنة في عام ٢٠٠١.

١١ - وبعد مناقشة مشروع الوثيقة، اعتمدت اللجنة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، التوصيات بصيغتها الواردة في الوثيقة ISBA/16/LTC/7 على أساس أن المرفقات الواردة في تلك الوثيقة، التي لم يتح للجنة وقت كاف للنظر فيها بالكامل، ستظل توصيات مؤقتة إلى أن تتمكن اللجنة من دراستها بمزيد من التفصيل في الاجتماع المقبل في عام ٢٠١١.

رابعاً - نتائج وتوصيات مشروع إنشاء نموذج جيولوجي لرواسب العقيدات

المتعددة الفلزات في منطقة كلاريون - كليبرتون ١٢ - جرى إبلاغ
اللجنة، في إطار هذا البند، بأن مشروع إنشاء نموذج جيولوجي لرواسب العقيدات متعددة الفلزات في منطقتي كلاريون - كليبرتون قد أُختتم بحلقة عمل عُقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في كينغستون. وقد حضر حلقة العمل خبراء، وعدد من أعضاء اللجنة، وممثلون لبعض المتعاقدين وبعض الدول الأعضاء. وألقي أمام اللجنة عرض لنتائج المشروع، تألف من نموذج جيولوجي ودليل للمنقبين، والتوصيات التي أُعتمدت خلال حلقة العمل المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وزُودت اللجنة أيضا بتقرير موجز عن حلقة العمل والتوصيات الصادرة عنها في الوثيقة ISBA/16/LTC/3، وتحليل تفصيلي بقدر أكبر لدليل المنقبين وللنموذج الجيولوجي في الوثيقة ISBA/16/LTC/CRP.3.

١٣ - وأحاطت اللجنة علما بالتقريرين وأعربت عن ترحيبها بهذا الإنجاز الكبير، الذي كان سيتعدى لولا التعاون الكبير من جانب المتعاقدين. وأشارت اللجنة أيضا إلى أنه سيجري تحديث النموذج الجيولوجي لمنطقة كلاريون - كليبرتون عند توافر مزيد من البيانات. ورحبت اللجنة بوضع مشروع مائل لمنطقة حوض المحيط الهندي الأوسط، الذي من المتوقع

أن يؤدي إلى تحسين تقييم موارد رواسب العقيدات متعددة الفلزات في المنطقة وتوجيه المنقبين في المستقبل.

١٤ - وألقي أمام اللجنة عرض بشأن حالة المستودع المركزي للبيانات بشأن الموارد المعدنية البحرية التابع للسلطة الدولية لقاع البحار. وأحاطت اللجنة علما بالعرض وأعربت عن رضاها عن تطور قاعدة البيانات، التي تيسر الحصول على صيغة موحدة للبيانات والمعلومات عن الموارد المعدنية. ومع ذلك، فقد أعرب بعض أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء الإشارة الخاطئة وغير الضرورية للحدود السياسية في إحدى مجموعات البيانات المستخدمة بمثابة خريطة مرجعية لقاعدة بيانات السلطة، وطلبوا من الأمانة العامة إجراء التصويبات اللازمة. وأبلغت الأمانة العامة اللجنة لاحقا بأن التصويبات اللازمة قد أجريت.

خامسا - عرض مدونة الإدارة البيئية للتعددين البحري التي اعتمدها الجمعية الدولية للمعادن البحرية

١٥ - ألقى أمام اللجنة، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عرض من الدكتورة بي إيه فيرلان (Verlaan) عن تحديث للمشروع المنقح لمدونة الإدارة البيئية للتعددين البحري التي اعتمدها الجمعية الدولية للمعادن البحرية، ولحمة موجزة عن مفهومها وهيكلها، ومعلومات أساسية عن الجمعية الدولية. ويرد موجز العرض في الوثيقة ISBA/16/LTC/A/2.

١٦ - وأشار العرض إلى أنه أتيحت للسلطة والجمعية الدولية فرصة غير عادية لوضع إطار للتطوير المسؤول بيئيا وتجاريا لصناعة ناشئة، تستلزم توافر القدرة على التنبؤ بالأوضاع التنظيمية، وتقليل المخاطر في المسائل البيئية. ويمكن أن يتضمن هذا الإطار الدورة الكاملة لنشاط صناعي، أي من التنقيب والاستغلال إلى إنهاء العمل والإصلاح.

١٧ - وشكرت اللجنة الدكتورة فيرلان على عرضها. وأعقب ذلك مناقشة واسعة النطاق وغنية. وتشمل الموضوعات التي تم تناولها ما يلي: المساءلة؛ والبيانات البيئية المملوكة لجهة معينة والبيانات المشاع؛ وجدوى الإصلاح، وخصوصا حيث تم إزالة الطبقة التحتية الصلبة؛ وتقدير تكاليف الإصلاح على وجه التحديد، والامتثال البيئي عموما؛ والأثر المثبط المحتمل لهذه التكاليف على الاستثمار في التعددين البحري؛ وآليات التعويض؛ والتمويل المشترك لأنشطة الامتثال البيئي؛ ووقف التشغيل والتكاليف البيئية في حالات الكوارث، من قبيل الصناديق المختلفة التي تتعلق بالتلوث الصادر عن السفن والنفطي التي أقيمت تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية؛ ووجود معايير المراجعة الخارجية ومصدرها (بما في ذلك استعراض الأداء)، والمعايير في حد ذاتها، ومراجعي الحسابات المعتمدين المتخصصين، فضلا عن أهمية

المراجعة الخارجية للمقاولين؛ وآليات إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية وتمويلها؛ وتعريف المخاطر؛ وفائدة وجود صك غير ملزم مثل مدونة زيادة الوعي وتعيين خطوط الأساس والمعايير إلى أن تصبح الدول على استعداد لاعتماد الأنظمة؛ والبحث في إجراء الإصلاحات وتكلفتها أثناء التعدين الاختباري؛ والتعاون في مجال البحوث البيئية بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية.

سادساً - مسائل أخرى

ألف - برنامج عمل السلطة

١٨ - فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح، أحاطت اللجنة علماً بالمشاريع المستقبلية للسلطة، ودعمتها. وذكرت اللجنة أيضاً بأهمية الجهود الجارية التي تبذلها السلطة، وفقاً للمادة ١٤٥ من الاتفاقية، لوضع القواعد والأنظمة والإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الفعالة للبيئة البحرية لأغراض منها حماية الموارد الطبيعية في المنطقة وحفظها ومنع حدوث ضرر للنباتات والحيوانات في البيئة البحرية نتيجة للآثار الضارة التي قد تنجم عن الأنشطة الجارية في المنطقة. وأحاطت اللجنة علماً بأن حلقة العمل المعنية بمواصلة استعراض الاقتراح الداعي إلى إنشاء شبكة من المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة في منطقة صدع كلاريون كليبرتون ستعقد في وقت لاحق في عام ٢٠١٠.

١٩ - وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأهمية إشراك أعضائها في اجتماع الخبراء بشأن تنفيذ الفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام.

باء - اقتراح باستصدار فتوى من غرفة منازعات قاع البحار

٢٠ - أحاطت اللجنة علماً أيضاً بالاقتراح المعروض على المجلس لاستصدار فتوى من غرفة منازعات قاع البحار بالمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن المسائل المتعلقة بمسؤولية الدولة الراعية والتزاماتها (ISBA/16/C/6).

٢١ - ولاحظت اللجنة أن الفقرة ٤ من هذه الوثيقة، التي قدمها وفد ناورو، تنص على أنه في حين كان يجري وضع اللمسات الأخيرة لعملية تقديم الطلبات، "ظهرت آراء مختلفة لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية فيما يتعلق بتفسير أحكام في الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية (قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٣)، فيما يتصل بمسؤولية الدول الراعية والتزاماتها، وأنه أصبح واضحاً أنه يلزم توضيح بشأن هذه الأحكام قبل المضي قدماً".

٢٢ - وتود اللجنة أن تذكر أن هذه "الآراء المتباينة" التي أُشير إلى أنها صادرة عن أعضاء اللجنة لم ترد في تقارير اللجنة أو في غيرها من وثائق اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُشير بشكل واضح إلى أن مقدمي الطلبات هم الذين طلبوا تأجيل النظر في طلباتهم بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة وغير ذلك من الأمور المثيرة للقلق.

٢٣ - وقد تلقت اللجنة بالفعل في عام ٢٠٠٨ طلبين للموافقة على خطة عمل للاستكشاف في المناطق المحجوزة؛ أحدهما من شركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Inc.) (تحت رعاية ناورو) والآخر من شركة تونغيا للتعددين البحري المحدودة (Tonga Offshore Mining Limited) (تحت رعاية تونغيا). ونظرا لأن اللجنة لم تتمكن من إكمال النظر في الطلبين خلال الدورة الرابعة عشرة، فقد أُدرجت المسألة في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة. وفي ذلك الوقت، أعرب ممثل كل من ناورو وتونغيا، الدولتان الراعيتان للطلبين، عن امتنانهما للجنة على ما تقوم به من عمل بشأن النظر في الطلبين وشددتا على أهمية الطلبين لحكومتيهما (ISBA/14/C/8).

٢٤ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغت شركة ناورو لموارد المحيطات المحدودة وشركة تونغيا للتعددين البحري المحدودة (الشركتان المتقدمتان بالطلبين) الأمانة العامة بأتهما قررتا، في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة وشواغل أخرى، طلب إرجاء النظر في طلبيهما للموافقة على خطط العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات متعددة الفلزات (ISBA/15/LTC/6). وأحاطت اللجنة علما بالتالي بالطلب، وقررت إرجاء النظر مرة أخرى في البند حين إشعار آخر (ISBA/15/LTC/C/5).

جيم - حجم اللجنة القانونية والتقنية ووظيفتها

٢٥ - تود اللجنة القانونية والتقنية أن تشير، فيما يتعلق بحجمها ووظيفتها، وفي ضوء العدد الحالي للمرشحين المتقدمين للانتخابات في الدورة الثانية عشرة، إلى أن المجلس قد طلب منها التعليق على كفاءة أدائها لوظيفتها. بما لديها من الأعضاء الحاليين من الخبراء البالغ عددهم ٢٥ خبيراً. وقد أقرت اللجنة بأنها قادرة على أداء وظيفتها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية بما لديها من الخبراء البالغ عددهم ٢٥ خبيراً. وأقرت اللجنة أيضاً بأنه يلزم الاحتفاظ بطائفة واسعة بقدر الإمكان من الخبراء في تخصصات مختلفة. وأشارت اللجنة بوجه خاص إلى الحاجة لمتخصصين في بعض التخصصات الرئيسية، بما فيها البيولوجيا البحرية، والجيولوجيا البحرية، وهندسة التعدين، واقتصادات التعدين، وفي المسائل القانونية.

٢٦ - وتشير اللجنة إلى أن الاتفاقية لم تحد من حجم اللجنة، بل على العكس من ذلك فهي تتيح توسيع عضويتها.

٢٧ - وقد رفعت اللجنة جلستها في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠.
